

دبلوماسية حرب القرم
١٨٥٣ ــ ١٨٥٦

الدكتور / هاشم صالح التكريتي
كلية الآداب ـ جامعة بغداد

الوضع الدولي عشية حرب القرم :

قفزت المسألة الشرقية بعد فترة قليلة من اخماد ثورات ١٨٤٨ في اوروبا وتسوية مشكلة اللاجئين البولنديين والهنغاريين الى الدولة العثمانية الى مركز الصدارة في العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى ، فلقد توفر لتلك الدول بعد ان ابتعد خطر الثورة عن اوروبا ما يكفي من الوقت والهدوء للعودة الى الاهتمام بتحقيق مصالحها التوسعية في الشرق الأدنى ـ المنطقة التي كانت ككل منها فيها نوايا توسعية محددة ، فالحكومة الروسية كانت تسعى لأن تعزز النظام الرجعي المستبد القائم في روسيا عن طريق تحقيق نجاحات خارجية والى ترسيخ النفوذ الروسي في الدولة العثمانية بينا سعت الحكومتان البريطانية والفرنسية الى بسط نفوذهما السياسي والاقتصادي على الدولة العثمانية وعلى منطقة الشرق الأدنى عموما ولهذا فقد اصطدمت المصالح الاستعمارية للجانبين وتعمقت المنافسة بينهما . وكان هؤلاء المتنافسون يرتابون ببعضهم ويخشى احدهم الآخر ، فالأوساط الحاكمة في بريطانيا وفرنسا كانت تخشى من ان تستولي روسيا على المضايق العثمانية بينما كان الخوف يسيطر على القيصر الروسي من انهيار الدولة العثمانية فجأة فتتمكن بريطانيا في اثناء ذلك من بسط نفوذها وسيطرتها في الشرق الأدنى ولذلك فقد كان كل مظهر جديد من مظاهر ضعف الدولة العثمانية يشدد من خشية الجانبين وكل حادثة تخص الدولة العثمانية تثيرها .

وكان نيقولا الأول يدرك ان العقبة الأساس التي تعيق تحقيق مخططاته تجاه الدولة العثمانية هي بريطانيا ولهذا فان حاول ان يتفق معها بطريقة ما ، وسعى في ١٨٥٢ الى ان يستوضح موقف الحكومة البريطانية من امكانية الاتفاق بين روسيا وبريطانيا حول مصير الامبراطورية العثمانية . وهكذا انتهز فرصة وجوده في احدى الحفلات التي حضرها السلك الدبلوماسي في بطرسبورغ في كانون الثاني ١٨٥٣ فاقترب من السفير البريطاني هاملتون سيمور وأجرى معه حديثا حول الموضوع كان الأول من اربعة احاديث بينهما جرت الثلاثة الأخرى منها في شباط من العام نفسه . لقد اكد القيصر للسفير في هذه اللقاءات بانه لا يطمع باراضي جديدة لأن روسيا واسعة لدرجة كافية وانه لا شيء افضل لمصالح روسيا من وجود الدولة العثمانية الى جوارها ولكنه استدرك قائلا بان الدولة العثمانية رجل مريض «وانا مثلكم راغب في استمرار حياته ... انه يمكن ان يموت فجأة بين ايدينا ، اننا لا نستطيع ان نحيي الموتى . اذا سقطت الامبراطورية التركية فانها ستسقط لكي لا تقوم بعد ذلك ابدا . ولهذا افلا يكون من الأفضل ان نكون مستعدين مسبقا لهذا الاحتمال من ان نجلب لانفسنا الفوضى والارتباك وحتمية حرب اوروبية...» «ان من الأهمية بمكان ان يفهم احدنا الآخر وان لا نسمح للحوادث ان تفاجئنا» . ثم واصل القيصر حديثه قائلا : «اريد الآن ان اتحدث معك كصديق وجنتلمان . اذا استطعنا انا وانجلترا التوصل الى اتفاق في هذه القضية فان الباقي ليس مهما بالنسبة لي . لا فرق عندي فيما يفعله الآخرون او يفكرون به . وهكذا فانني اعلن لك مباشرة وبصراحة بانه اذا فكرت انجلترا في المستقبل القريب بان ترسخ نفسها في القسطنطينية فانني لن اسمح بذلك . انني لا انسب لكم هذه النوايا ولكن في مثل هذه الحالات من الأفضل التحدث بوضوح . انا من جانبي ميال بشكل متساو لان التزم بعدم الترسيخ هناك على شكل مالك طبعا ، اما بشكل الحامي المؤقت فتلك مسألة اخرى ، ربما سيحدث ان تجبرني الظروف على

احتلال القسطنطينية اذا لم يكن كل شيء قد بحث مسبقا واذا ما توجب علينا ان نترك كل شيء للصدفة . فان الروس والانجليز والفرنسيين لن يمتلكوا القسطنطينية ، كذلك لن تحصل عليها اليونان . انني لن اسمح في يوم ما بذلك» . بعد ذلك طرح القيصر على السفير ما يمكن ان يكون خطة لاقتسام اجزاء واسعة من الدولة العثمانية حيث قال: «لتدخل ملدافيا وولاكيا وصربيا وبلغاريا تحت جماعة روسيا . اما فيما يتعلق بمصر فانني افهم تماما اهمية تلك المنطقة لانجلترا . هنا انا استطيع فقط ان أقول بانكم ستمتلكون القسطنطينية عند تقسيم الارث التركي حيث ستسقط الامبراطورية [العثمانية] وانا لن يكون لدي اعتراض على ذلك . الشيء نفسه سأقوله عن كانديا [جزيرة كريت] ايضا . ان هذه الجزيرة ربما ستذهب لكم وانا لا أرى لماذا لا تكون ملكا لانجلترا» . وعند الوداع قال القيصر للسفير: «حسنا ادفع حكومتكم لأن تكتب عن هذا الموضوع بتفصيل اكثر ودون تردد . انني اثق بالحكومة الانجليزية وانا لا اطلب منها التزاما او اتفاقية . انه مجرد تبادل حر للآراء وكلمة جنتلمان في حالة الضرورة ان هذا يكفي بالنسبة لنا[1]» .

لقد ارتكب نيقولا الأول في موقفه هذا ثلاثة أخطاء كبيرة كان لها انعكاساتها على تطور الأحداث فيما بعد اولها انه اسقط فرنسا من حسابه لأنه كان مقتنعا بانها ما تزال ضعيفة بعد الأحداث الثورية والانقلابات التي عاشتها في ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ وبان الامبراطور الفرنسي لن يخاطر بدخول حرب في منطقة بعيدة اذا لم تلجئه الى ذلك ضرورة ملحة ، وثانيها اقتناعه بان النمسا لن تبدي اي اعتراض مهما كان ضعيفا على مشاريعه تلك بسبب ضعفها وحاجتها اليه وضرورة عرفانها له بالجميل الذي اسداه لها في ١٨٤٨ باخماده للثورة في هنغاريا «مع انه ليس ثمة وسيلة، في الشؤون الدولية تستطيع بها الدولة ان تضمن لنفسها تعويضا في المستقبل لقاء خدمة تقدمها في الحاضر[2]» .

اما ثالث هذ الأخطاء واهمها فهو انه لم يستطع ان يكون لنفسه تصورا صحيحا عن كيفية استقبال الحكومة البريطانية لمقترحاته هذه . قد اعتقد ان هذه المقترحات ستصادف قبولا لديها طالما ان ابردين المتعاطف مع روسيا والذي استمع اليه باهتمام اثناء محادثاته معه في ١٨٤٤ يقف الآن على رأس الوزارة البريطانية ، لقد ضللته في هذه القضية الحفاوة التي قابله بها المسؤولون البريطانيون وعلى رأسهم الملكة فكتوريا عند زيارته الأخيرة لبريطانيا ولم يدرك ان الذي يقرر السياسة البريطانية ليس العواطف الشخصية لهذا المسؤول او ذاك بل مصالح النظام القائم في بريطانيا التي كانت انذاك تقضي بالمحافظة على كمال الامبراطورية العثمانية وحصانة اقاليمها . والواقع ان تقويم نسيلوديه ، وزير الخارجية الروسي لموقف بريطانيا كان اكثر واقعية من تقويم القيصر فقد اعتقد وزير الخارجية الروسي بأن «الأمل ضعيف في اننا سنجد في حالة قيام الحرب حليفا في شخص انجلترا انها سوف تساعدنا على المحافظة على السلام ولكنها ستنقلب ضدنا او تتخذ موقف الحياد المسلح في اقل تقدير بعد ان تكتشف باننا ذهبنا في مطاليبنا بعيدا جدا[3]» .

على أي حال جاء رد الحكومة البريطانية ليؤكد خطأ توقعات نيقولا الأول فقد انطوى على موقف سلبي واضح من مقترحات القيصر . لقد جاء في هذا الرد الذي وقعه وزير الخارجية البريطاني اللورد رسل ان «.... تقرير مصير اقاليم واقعة تحت سيادة السلطان بشكل مسبق سيكون قليل الانسجام مع شعور الصداقة الذي يكنه امبراطور روسيا . له بدرجة لا تقل عن ملكة بريطانيا» وانه سيكون من مجافاة العدل اخفاء مثل هذا الاتفاق عن النمسا وفرنسا كما ان الاتفاق ، لو عقد فانه لن يبقى سرا لوقت طويل ولذلك فانه في الوقت الذي سيخيف السلطان وينفره «سينبه اعداءه ويدفعهم الى زيادة العنف ويزيد من تعقيد النزاع[4]» .

حاول نسيلروديه بعد تسلم رد الحكومة البريطانية هذا ان يلطف في محادثاته مع سيمور من وقع تصريحات القيصر السابقة مؤكدا ان القيصر لم يقصد ابدا ان يهدد الدولة العثمانية وانما كل ما اراده هو ان يضمنها بالاشتراك مع بريطانيا ضد اعتداءات محتملة من جانب فرنسا[5] . غير ان القيصر قرر رغم ذلك ان يمضي في مشروعه قدما مدفوعا باعتقاد مفاده ان النمسا وفرنسا لن تنضما الى بريطانيا ضده وان بريطانيا لن تحاربه

لوحدها دون حلفاء. ومع ان القيصر كان محقا في اعتقاده بان بريطانيا لن تدخل حربا لوحدها الا انه كان مخطئا في الشق الأول من اعتقاده ونعني تقويمه لموقف النمسا وفرنسا، وهنا ايضا كان تقرير نسيلروديه للأمور اصوب من تقدير القيصر ففي الوقت الذي كتب فيه نيقولا يقول تعليقا عن جواب الحكومة البريطانية المشار اليه: «اما فيما يتعلق بالنمسا فانني واثق منها لأن معاهداتنا تحدد علاقاتنا[٦] كان وزير خارجيته اكثر وعيا لحقيقة الموقف الذي ستتخذه النمسا فقد كتب يقول «.... على الرغم من كل قربها [النمسا] منا وعلاقاتها المتوترة مع الباب العالي فهل ستستطيع، مع كونها دولة كاثوليكية، ان تساند في الشرق قضية معادية للكاثوليكية؟[٧].

كذلك اسقط نيقولا الأول من حسابه فرنسا وكان ذلك خطأ كبيرا من جانبه فهو لم يفهم الوضع في فرنسا بعد انقلاب كانون الأول ١٨٥١ ولم يدرك نزعات عاهلها الجديد. وكان السبب الأساسي في ذلك هو المعلومات الخاطئة التي كان سفراؤه في عواصم الدول الكبرى ووزير خارجيته يزودونه بها فهؤلاء جميعا كانوا يزينون الوضع للقيصر و«... يكتبون له لا ما يرونه فعلا وانما ما كان القيصر يرغب في معرفته[٨].

ولكن القيصر لم يلبث ان بدأ يعي حقيقة الأمور وكان ذلك مرتبطا بالنزاع الذي قام بينه وبين نابليون الثالث حول الأماكن المقدسة. وكان هذا النزاع الذي قام به ١٨٥٠ قد بدأ على شكل خلاف بين رجال الدين الكاثوليك والأرثوذكس في فلسطين حول حماية الأماكن المقدسة هناك ولكن تحول الى قضية دولية عندما قامت فرنسا باسناد الكاثوليك وروسيا بدعم الأرثوذكس[٩]. فقد طلب لويس نابليون في آيار ١٨٥١، وكان ما يزال رئيسا للجمهورية الفرنسية، من الحكومة العثمانية ان تؤكد بوثيقة رسمية الوضع الأفضل لرجال الدين الكاثوليك ولجميع الكاثوليك الذين يتمتعون بنظام الحماية[١٠]، مؤكدا بذلك رغبته في احياء الامتيازات التي اقرتها لهم المعاهدات القديمة ولا سيما معاهدة ١٧٤٠ والتي لم يعد رجال الدين الكاثوليك يتمتعون بها وتفوق عليهم في ذلك الارثوذكس بسبب اسناد روسيا لهم وانشغال فرنسا بمشاكلها الداخلية وحروبها الخارجية طيلة اواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وحظيت مطاليب نابليون هذه باسناد الدول الكاثوليكية الأخرى وهي النمسا واسبانيا وسردينيا والبرتغال وبلجيكا ونابولي فاضطر الباب العالي الى الاستجابة للطلب الفرنسي. لكن ذلك اثار امتعاضا شديدا لدى القيصر الروسي الذي بادر وطلب من الحكومة العثمانية العدول عن ذلك على الفور[١١] وابدت الحكومة الروسية استعدادها لابداء المساعدة المسلحة للدول العثمانية في حالة تعرضها لهجوم من جانب فرنسا وذلك لتشجيع الحكومة العثمانية على الصمود امام فرنسا التي قام سفيرها في اسطنبول لافاليت بتهديدها بادخال الاسطول الفرنسي الى الدردنيل وتوجيه سفن حربية الى سواحل الشام[١٢].

والواقع ان قضية الأماكن المقدسة لم تكن تهم لويس نابليون او نيقولا الأول بل كانت بالنسبة للاثنين ستارا لقضايا اعمق واكثر اهمية. وقد كشف وزير خارجية لويس نابليون عن ذلك فيما بعد عندما صرح قائلا: «ان قضية الأماكن المقدسة وكل ما يتعلق بها ليست لها اهمية حقيقية بالنسبة لفرنسا. ان كل هذه القضية الشرقية التي اثارت مثل هذه الضجة الكبيرة كانت بالنسبة الى الحكومة الامبراطورية [الفرنسية] مجرد وسيلة لتفكيك الحلف القاري الذي ظل يشل فرنسا طيلة نصف قرن تقريبا. لقد سنحت الفرصة اخيرا لزرع الشقاق في التجمع القوي فتشبث بها نابليون بكلتا يديه[١٣]». وهكذا فقد اراد نابليون ان يتخذ من هذا النزاع الذي حصل في الشرق الأدنى وسيلة لابعاد بريطانيا والنمسا عن روسيا وذلك لأن الشرق الأدنى بالذات هو المنطقة التي تتصادم فيها بشدة مصالح هاتين الدولتين مع مصالح روسيا، يضاف الى ذلك ان المعاهد الفرنسي اراد ايضا ان يستغل هذه القضية لترسيخ وضعه وتوطيد اركان حكمه في فرنسا. اما نيقولا فقد رأى في النزاع حول الأماكن المقدسة حجة ملائمة ومقبولة لتأمين وتوسيع النفوذ الروسي في الدولة العثمانية وكان رعايا الدولة العثمانية المسيحيون ولاسيما الأرثوذكس يؤلفون في نظر القيصر والحكومة الروسية وسيلة ملائمة لتحقيق هذا

الهدف ولهذا فقد كانت روسيا دائبة على توسيع نفوذها ورفع مكانتها فيما بينهم بمختلف الوسائل فقامت في هذا الوقت بالذات بتوزيع مبالغ نقدية لا يستهان بها على الأرثوذكس وعمدت الى تعمير الكنائس والأديرة القديمة وشرعت ببناء اخرى جديدة وافتتحت عدة معاهدة دينية وغير ذلك من الاجراءات[١٤] . وهذا هو في الواقع ما جعل نيقولا الأول لا يكتفي بالمطالبة بحماية حقوق الكنيسة الأرثوذكسية في القدس وبيت لحم فقط بل يتعدى ذلك الى المطالبة بان تعترف الحكومة العثمانية به حاميا لجميع رعاياها الأرثوذكس . ومعنى ذلك ان يكون له حق التدخل الدائم في الشؤون العثمانية الداخلية .

اما عن الدول الأخرى فتبدو ان أيا منها لم يأخذ النزاع بين القيصر الروسي والعاهل الفرنسي مأخذ الجد في اول الأمر ولم يعطه الأهمية التي اصبحت له فيما بعد ، فبريطانيا التي كانت اهتماماتها الدينية في الشرق تقتصر على حماية مصالح البروتستانت لامت فرنسا على موقفها الذي يعرض الدولة العثمانية للخطر لأنه يعطي لروسيا فرصة للضغط عليها ، والنمسا التي كانت لها مصالحة في توسيع نفوذها في الشرق والتي ساندت فرنسا في البداية عادت واتخذت موقفا حياديا في الظاهر على الأقل[١٥] .

على كل حال تفاقم النزاع في بداية ١٨٥٣ وأخذ العثمانيون يبدون ، باسناد من الدبلوماسية الفرنسية ، تصلبا واضحا في محادثاتهم مع الروس في الوقت الذي استجابوا فيه لأغلبية المطالب الفرنسية بشأن الأماكن المقدسة ، ومع ذلك ظل القيصر الروسي اسير تصوراته الخاطئة بان فرنسا لن تحارب من اجل الدولة العثمانية وان النمسا لن تجرؤ على ذلك ايضا وبريطانيا لن تتحرك بدون فرنسا والنمسا بل لقد اعتقد بانه «مهما حدث فان ابردين [رئيس وزراء بريطانيا انذاك] سوف يمنع زملاءه من الوصول الى حد الحرب[١٦]» . ولهذا فقد قرر حتى بعد ان رفضت بريطانيا مقترحاته على النحو الذي اشرنا اليه المضي قدما في مخططاته تجاه الدولة العثمانية فامر بارسال بعثة كبيرة برئاسة عضو مجلس الدولة الأميرال منشيكوف الى اسطنبول وفوضه ان يقدم الى الحكومة العثمانية انذارا باسم الحكومة الروسية في حالة عدم الاستجابة للمطاليب التي سيطرحها

النزاع الروسي ـ العثماني في ١٨٥٣ .

وموقف الدول الكبرى :

فوض منشيكوف بان يحسم النزاع حول الأماكن المقدسة وذلك بدفع السلطان الى ان يوقع مع الامبراطور الروسي معاهدة بهذا الشأن تتضمن ايضا الاعتراف بحق الامبراطور في حماية جميع رعايا السلطان الأرثوذكس[١٧] . وكان القيصر يتوقع النجاح لبعثة منشيكوف مستندا في ذلك الى موافقة السلطان قبل ذلك بقليل على طلب المبعوث النمساوي لينينكين الذي ارسلته الحكومة النمساوية الى اسطنبول في بعثة خاصة ليحمل الحكومة العثمانية على ابعاد الجيش العثماني في عن الجبل الأسود فنجح في ذلك[١٨] ، ولم يدرك الاختلاف بين الحالتين فالجبل الأسود لم تكن تخضع للدولة العثمانية من الناحية الفعلية واقتصرت تبعتها لها على الناحية الشكلية فقط ولهذا فان الدولة العثمانية لن تخسر شيئا في واقع الأمر اذا استجابت لطلب النمسا بينما كانت استجابتها لمطاليب منشيكوف تؤدي الى تفويض سلطة السلطان في جميع ممتلكاته التي يقطنها الأرثوذكس . ولابد ان نشير هنا الى ان قضية الجبل الأسود اثرت على موقف القيصر الروسي في النزاع حول الأماكن المقدسة من ناحية اخرى ، ذلك ان روسيا كانت قد تضامنت مع النمسا ضد الدولة العثمانية في تلك القضية الأمر الذي حدا بوزير خارجية النمسا بوول الى ان يشكرها بحرارة على جميلها هذا ويؤكد لها «بان النمسا سوف ترده لها اذا ما اصبح نزاع روسيا مع تركيا جديا[١٩]» ، واسهم موقف بوول هذا في تضليل نيقولا الأول لأنه عمق يقينه في ان النمسا ستقف موقفا وديا من روسيا في حالة قيام الحرب بينها وبين الدولة العثمانية . وكان هذا اليقين واحدا من الأسباب التي جعلت القيصر الروسي يتشدد في موقفه ويمضي في تنفيذ مخططاته حتى لو ادى ذلك الى الحرب . ولهذا فقد زود منشيكوف بصلاحيات واسعة وافهمه «... بانهم لن يغضبوا منه في قصر الشتاء [مقر الامبراطور الروسي] حتى لو ادى نشاطه الدبلوماسي الى حرب بين روسيا

والدولة العثمانية[٢٠] ، وضم الى بعثته ضابطان كبيران هما الأميرال كورنيلوف والجنرال نيبكويتشتسكي قاما بدراسة ضفاف البسفور والدردنيل ووصلا حتى سميرنا وبيريه في مهمة تجسسية واضحة[٢١] .

وصل منشيكوف اسطنبول في ٩ آذار ١٨٥٣ واستقبل هناك بحفاوة زائدة عن الحد رغم انه كان يتصرف بتعال وبمجرد ان وصل اعلن بانه لا يريد التعامل مع وزير الخارجية فؤاد افندي الذي يساند الفرنسيين في قضية الأماكن المقدسة فبادر السلطان الى اقالة فؤاد افندي وعين بدلا منه رفعت باشا الذي اراده منشيكوف وذلك بعد ان وصلته اخبار تحشيد فيلقين من القوات الروسية في بسارابيا . وقد شجع ذلك منشيكوف على على الاستمرار في تعاليه وصلفه في التعامل مع السلطات العثمانية .

على اية حال اصبح واضحا منذ البداية ان منشيكوف يصر على مطلبين اساسيين لا يتنازل عنهما تحت اي ظرف اولهما هو ان لا يعترف لروسيا بالحق في حماية الكنيسة الأرثوذكسية فقط بل ينبغي ان تشمل حمايتها رعايا السلطان الأرثوذكس ايضا وثانيهما ان تؤكد موافقة الدولة العثمانية على ذلك بصيغة معاهدة بين الدولتين وليس عن شكل مرسوم او فرمان يصدرة السلطان لرعاياه يعلمهم فيه بحقوق الكنيسة الأرثوذكسية وبالدولة التي تولت حمايتها . وهكذا فقد تعدى الأمر قضية الأماكن المقدسة التي كان السلطان عبدالمجيد مستعدا الآن لأن يستجيب لمطاليب روسيا بشأنها ولكن القيصر لم يعد يهتم لذلك .

قدم منشيكوف لرفعت باشا في ٢٤ آذار مشروع ميثاق حول وضع الكنيسة الأرثوذكسية اكد على ان تمنح روسيا بشكل محدد الحق في حماية السكان الأرثوذكس في الامبراطورية العثمانية بنفس الشكل الذي ورد في الامتيازات الممنوحة لفرنسا في ١٧٤٠ فيما يتعلق بالسكان الكاثوليك[٢٢] ، وتضمن جملة من الامتيازات لروسيا تجعل القيصر الروسي «سلطانا تركيا ثانيا[٢٣]» .

في هذه الأثناء كان ستراتفورد كاننغ الذي اصبح يعرف الآن باللورد ردكليف بعد ان انعم عليه بهذا اللقب قد عاد الى منصب السفير البريطاني في اسطنبول فوصلها في ٥ نيسان ١٨٥٣ . وستراتفورد هذا يعتبر من اشد مناهضي النفوذ الروسي في الدولة العثمانية بالاضافة الى كونه خصما شخصيا لنيقولا الأول منذ ان وجه له القيصر اهانة شخصية في ١٨٣٢ عندما رفض قبوله سفيرا لبلاده في روسيا فكان هذا الرفض سببا اضافيا زاد من نزعات ستراتفورد المعادية لروسيا «وساعد على تحويله الى واحد من اشد خصوم روسيا عنفا ومن ابرز اصحاب المبادرة في [قيام] حرب القرم[٢٤]» . وكان ستراتفورد هذا «مقتنعا بانه لن تكون هناك تسوية حقيقية في الشرق الأدنى الى ان تحبط ادعاءات روسيا علنا والى ان يتكبد القيصر اندحارا دبلوماسيا او عسكريا واضحا...[٢٥]» ولهذا فقد استغل الصلاحيات الواسعة التي زوده بها كلارندون الذي حل محل رسل وزيرا للخارجية البريطانية في حكومة ابردين فعمل بذكاء ومهارة على ايصال الأمور الى الحرب . فقد استطاع هذا الدبلوماسي المحنك ان يخدع منشيكوف الذي لم يكن بمقدوره مجاراته في مؤهلاته الدبلوماسية وخبرته الواسعة . لقد تأكد رد كليف باستقرائه لتصرفات منشيكوف من طبيعة التعليمات التي زود بها وحقيقة الأهداف التي كان القيصر يسعى الى تحقيقها لا سيما وانه كان قد علم وهو في طريقة الى اسطنبول بمحتوى الميثاق الذي تريد روسيا ان تعقده مع الدولة العثمانية من الترجمان الروسي ستيفان بيزاني الذي قابله في تريستا[٢٦] . ولهذا فقد نصح السلطان ووزراءه بان تقدموا اكثر ما يمكن من التنازلات في القضية التي كانت مثار النزاع بين روسيا وفرنسا اي قضية الأماكن المقدسة ولكنه كان صلبا فيما يتعلق بمطلب روسيا الاساسي ونعني تأكيد حق روسيا في حماية الأرثوذكس بميثاق او معاهدة وكان صريحا في هذا الشأن حيث بادر فور وصوله الى اسطنبول ، باخبار القائم بالأعمال الروسي بان مطلب روسيا هذا «لا يثير معارضة الباب العالي فقط بل معارضتنا جميعا نحن جيرانها الغربيين ... ان عصبة ستتكون ضد روسيا[٢٧]» .

لقد كان ردكليف يعلم جيدا بان منشيكوف لن يقنع بقضية الأماكن المقدسة لأنه لم يأت لهذا الغرض بل سيبدأ بالالحاح على مطاليب عدائية ظاهرة ، الأمر الذي سيوفر لبريطانيا وفرنسا الحجة لاسناد الدولة

العثمانية . وبما انه كان يعلم بان ابردين رئيس الوزراء البريطاني ، لم يكن يرغب في توتير الوضع فانه لم يتورع عن اللجوء الى التحريف في سبيل ان يحقق هدفه في دفع الحكومة البريطانية الى الوقوف من روسيا موقف المجابهة الصريحة ، فعندما ارسل الى لندن نص مشروع الميثاق الذي اقترحه منشيكوف على رفعت باشا اجرى فيه تحريفا باتجاه يثير حفيظة الحكومة البريطانية حيث قام باستبدال عبارة «ان يكون للحكومة الروسية ، كما في السابق ، الحق في ان تقوم بتمثيلات [دبلوماسية] لصالح الكنائس» التي وردت في المادة الأولى من الميثاق المقترح بعبارة: «ان يكون للحكومة الروسية ، كما في السابق ، الحق في اصدار أوامر للكنائس» .

واضح ان هذا التحريف غير طابع الميثاق من اساسه فاثار ، كما اراد ردكليف ، استياء شديدا لدى الكومة البريطانية واثار حنق حتى العناصر المعتدلة فيها التي لم تكن تريد للأمور ان تتأزم وبذلك حقق ردكليف هدفه في دفع الحكومة البريطانية الى اتخاذ موقف اكثر حزما في مجابهة روسيا .

اما عن الحكومة العثمانية فقد رفضت مطلب منشيكوف مستندة الى تأييد السفير البريطاني وتحريضه ، والواقع ان المطلب الروسي كان مثار استياء كل الساسة العثمانيين ، فحتى رفعت باشا الذي كان يعد من انصار روسيا لم يرضه الالحاح الروسي في هذه القضية . فاعلن للترجمان الروسي قائلا «بالله عليكم كونوا معتدلين ولا تدفعونا الى الشطط . انكم تجبروننا على الارتماء في احضان الآخرين[٢٩] ..» .

وبعد ان اقتنع منشيكوف بان ردكليف يشجع العثمانيين ويحرضهم سرا تراجع عن موقفه السابق بعض الشيء وقدم في ٥ آيار الى رفعت باشا مسودة جديدة للميثاق المقترح حذف منها مطلب حماية الكنيسة الأرثوذكسية وكذلك البنود الخاصة بانتخاب البطارقة الأرثوذكس ولكنها تضمنت حق روسيا في انشاء كنيسة جديدة مع ملحقاتها في القدس وتأكيد جميع المعاهدات المعقودة في السابق بين روسيا والدولة العثمانية[٣٠] . وجاء رد الحكومة العثمانية عن هذا الاقتراح الجديد في ١٠ آيار . وفي هذا الرد وعد الباب العالي باحترام حقوق رعاياه الأرثوذكس وحصانة الكنيسة اليونانية ولكن رفض التوقيع عن الاتفاق الذي طلبه منشيكوف لأن ذلك يعرض استقلال الدولة العثمانية الى الخطر[٣١] . وفي الوقت نفسه عقد في ١٧ آيار اجتماع موسع لمجلس الاصلاحات في الدولة العثمانية اشترك فيه جميع الوزراء وقادة المناطق العسكرية البارزون وولاة اكبر خمس ولايات في الامبراطورية وناقش المجلس مطاليب روسيا وقرر رفضها . وعلى اساس قرار المجلس هذا علم منشيكوف بان الحكومة العثمانية عازمة على المحافظة على الوضع القائم في الأماكن المقدسة وان اي تغيير تجريه السلطات العثمانية هناك ينبغي ان يجري الاتفاق عليه مع فرنسا وروسيا اللتين اعترف بهما ، تبعا لذلك ضامنين للكنيسة المسيحية في الامبراطورية العثمانية لا ترجح احداهما عن الأخرى في هذا المجال ، واعلم منشيكوف ايضا بان السلطان عبدالمجيد سيصدر فرمانا بخصوص حماية الرعايا الأرثوذكس ولكنه لن يوجهه الى روسيا وانما الى بطريرك اسطنبول وهو من رعايا الدولة العثمانية[٣٢] . وفي ١٩ آيار عقد ردكليف اجتماعا مع سفراء فرنسا والنمسا وروسيا واقر الاجتماع موقف الدولة العثمانية هذا وفوض سفير النمسا لإخبار منشيكوف بذلك . ورد منشيكوف على ذلك بان قدم للحكومة العثمانية مشروع مذكرة جديدة جاء فيها فيما يخص علاقة روسيا برعايا الدولة العثمانية الأرثوذكس ان السلطان «يتكرم بتقدير التمثيلات الصريحة والمخلصة التي يقوم بها السفير الروسي لصالح الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية ويأخذها بنظر الاعتبار الجدي» غير ان الحكومة العثمانية رفضت ذلك لأنها اخذت بوجهة نظر ردكليف الذي رأى ان المشروع بصيغته الحالية له صفة المعاهدة ولهذا فانه مرفوض بشكله الحالي[٣٣] . وفي ٢٠ آيار قدم منشيكوف الى وزير الخارجية العثماني اقتراحا جديدا يقضي بان تعلن الحكومة العثمانية وثيقة رسمية (لم يحدد المبعوث الروسي شكلها) تلتزم بموجبها بتأكيد جميع حقوق وامتيازات الأرثوذكس السابقة وتمنحهم جميع الحقوق التي يحصل عليها اصحاب المعتقدات الأخرى في المستقبل[٣٤] . وعندما لم يتسلم منشيكوف ردا على ذلك قرر قطع اتصالاته

بالمسؤولين العثمانيين ومغادرة العاصمة العثمانية . وبالفعل غادر اسطنبول مع بقية افراد بعثته في ٢١ آيار ١٨٥٣ ملقيا على الجانب العثماني مسؤولية ما يمكن ان يترتب على ذلك من عواقب ، وتبعه في ٢٧ آيار القائم بالأعمال الروسي في اسطنبول . وفي ٣١ آيار ارسل نيسلروديه الى الحكومة العثمانية بامر من القيصر مذكرة طالب فيها بقبول مذكرة منشيكوف الأخيرة خلال ثمانية أيام والا فان القوات الروسية ستدخل الى امارتي الدانوب لا لاشعال الحرب بل ليكون ذلك ضمانا ماديا لتغيير الباب العالي للمطاليب التي قدمتها روسيا[٢٥]. وفي اليوم نفسه فوض وزير الخارجية البريطاني سفيره في اسطنبول ردكليف باتخاذ التدابير اللازمة لحماية السلطان باستخدام القوة كوسيلة اخيرة لا يمكن تلافيها للمحافظة على الدولة العثمانية . وفي ١٣ حزيران وصل الى مدخل الدردنيل اسطول بريطاني انضم الى الاسطول الفرنسي المتواجد هناك وقد شجع ذلك العثمانيين فارسلت الحكومة العثمانية في ١٦ حزيران الى الحكومة الروسية ردها برفض مذكرة منشيكوف الأخيرة[٢٦] . وردت روسيا على ذلك بان امرت قواتها باحتلال امارتي الدانوب فقام فيلقان روسيان في ٣ تموز بعبور نهر بروت والمباشرة بإحتلال الامارتين دون اعلان الحرب وذلك على الرغم من ان الحكومة العثمانية كانت قد اصدرت في ٤ حزيران ١٨٥٣ ، استجابة لنصيحة ردكليف ، فرمانا ضمنته حقوق وامتيازات الكنائس المسيحية وركزت بشكل خاص عى حقوق وامتيازات الكنائس المسيحية وركزت بشكل خاص على حقوق وإمتيازات الكنيسة الأرثوذكسية[٢٧] . واحتجت الحكومة العثمانية على احتلال روسيا لامارتي الدانوب واكدت في مذكرة الاحتجاج التي ارسلتها للدول الأوروبية في ١٤ تموز ١٨٥٣ حقها كدولة ذات سيادة في ان تحل مشاكلها الداخلية بموجب قوانيها الخاصة[٢٨] .

تباينت مواقف الدول الكبرى من النزاع بين روسيا والدولة العثمانية فما ان علم نابليون الثالث باولى خطوات منشيكوف في اسطنبول حتى بادر فاصدر في اذار ١٨٥٣ امرا الى الاسطول الفرنسي بالابحار الى بحر ايجه والبقاء هناك على اهبة الاستعداد ، ومنح السفير الفرنسي في اسطنبول صلاحية استدعائه الى داخل الدردنيل بل والى اسطنبول نفسها في حالات معينة[٢٩] . لقد قرر الامبراطور الفرنسي محاربة روسيا وكان التحفظ الذي تميز به موقف ابردين يثير لديه الشك في حقيقة الموقف الانجليزي ويجعله يفكر في احتمال كون بريطانيا تسعى الى استغفال فرنسا فتتفق مع روسيا على اقتسام الدولة العثمانية من وراء ظهر الحكومة الفرنسية . وجاء امر الحكومة البريطانية لاسطولها بالابحار الى شرق البحر المتوسط ليعزز لديه هذه الشكوك . وادت هذه التحركات العسكرية الى تفاقم الوضع فبدأت نذر الحرب تطل واستثير الرأي العام في اوروبا الغربية الذي كان يكن لنيقولا الأول كرها شديدا باعتباره سند الرجعية الأساسي في اوروبا . وكان هذا الكره شديدا الى درجة بحيث «ان اي حرب لن تكون في فرنسا وانجلترا انذاك اكثر شعبية من حرب ضد الحكومة القيصرية[٤٠]» . وقد اراد الامبراطور الفرنسي ان يستغل ذلك لتعزيز نظام حكمه في الداخل فقد رأى في الحرب ضد روسيا وسيلة لكسب المجد لعرشه من جهة ولتخفيف المعارضة الداخلية من جهة اخرى . يضاف الى ذلك ان نابليون الثالث رأى في الحرب فرصة مناسبة لتعزيز النفوذ الفرنسي في اقطار الشمال الافريقي وصرف اهتمام الدولة العثمانية عن مساعيها لتعزيز الوجود العثماني هناك . فقد قامت الحكومة العثمانية في ١٨٥١ ـ ١٩٨٣ باتخاذ عدد من التدابير لترسيخ السلطة العثمانية في طرابلس وتعزيز الصلات مع حاكم تونس . ولهذا فقد عمل نابليون الثالث على اشعال الحرب ليجعل الدولة العثمانية تركز كل جهدها عليها فيخلو له الجو لنشر النفوذ الفرنسي في افريقيا الشمالية . كما انه اراد ان يستغل تحالفه مع الدولة العثمانية لتلافي امكانية عودة الجزائر الى السلطة العثمانية لاسيما وان القوات الفرنسية كانت منهمكة في اخماد ثورة قام بها الجزائريون في ذلك الوقت وكان الثوار خلالها على صلة بعبدالقادر الجزائري في المنفى .

اما بريطانيا فبالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية التي تحتم عليها اسناد الدولة العثمانية[٤١] ، فانها ارادت ان تستغل الحرب لتحقيق اهداف سياسية بعيدة المدى منها تحجيم النفوذ الروسي في المشرق والقضاء

عليه وتهدئة الوضع المتفجر في الهند التي لم ينته الانجليز من السيطرة عليها واخضاعها نهائيا الا منذ قليل اي في ١٨٤٩ . ولهذا فقد ارادت بريطانيا بوقوفها الى جانب السلطان ـ خليفة المسلمين ـ ترضية المسلمين الهنود وجذب تعاطفهم . يضاف الى ذلك ان الحكومة البريطانية ارادت استخدام الحرب لتعزيز تواجدها في الخليج العربي لاسيما وان معاهدة الهدنة التي عقدها شيوخ الساحل العماني لمدة عشرة سنوات كانت تنتهي في ١٨٥٣ وان منازعات قامت بين شيخ البحرين الموالي للانجليز من جهة وشيخي نجد والقطيف التابعين من الناحية الرسمية للدولة العثمانية من جهة اخرى . ولهذا فقد اصبح التدخل في النزاعات المحلية هناك تحت ستار المحافظة على كمال الامبراطورية العثمانية وحصانة اقاليمها واحدة من المهمات الملحة للدبلوماسية البريطانية في الامبراطورية العثمانية .

ومع ذلك فقد حاول نابليون الثالث وابردين ان يلقيا عن عاتقهما مسؤولية اشعال الحرب التي اصبح قيامها متوقعا في اي يوم فقدم كل منهما في اواخر ١٨٥٣ خطة لحل النزاع بين روسيا والدولة العثمانية ولكن روسيا رفضت ذلك متذرعة بالمبادرة التي قامت بها النمسا لهذا الغرض ايضا . كذلك اتخذت الحكومة العثمانية هذه المبادرة النمساوية عذرا مناسبا لرفض مناقشة الخطتين الانجليزية والفرنسية[٤٢] .

لقد اتخذت النمسا في اول الأمر موقفا يتسم بالازدواجية فاجرى وزير خارجيتها بوول محادثات مكثفة على جبهتين حيث كان يسعى لاقناع القيصر الروسي بضرورة التوصل الى اتفاق مع الدولة العثمانية من جهة ومن الجهة الأخرى كان يحاول ان يعرف من الحكومتين البريطانية والفرنسية ما الذي سيحصل عليه مقابل انتهاجه سياسة معادية لروسيا . ولكنه لم يلبث ان غير موقفه فقد اثارته مطاليب منشيكوف التي عدها «انتهاكا للوعود المعتدلة التي قطعتها روسيا للنمسا[٤٣] ، وبدأ الامبراطور النمساوي يتخذ ابتداء من ١٨٥٣ مواقف معادية لروسيا ، ولكنه كان من الجانب الآخر يخشى من نابليون الثالث الذي كان يلمح باستمرار الى امكانية اخراج النمسا من لومبارديا والبندقية والذي لم يكن يروقه وقوف النمسا على الحياد . وهكذا كان على النمسا اما ان تنضم الى فرنسا وبريطانيا فتحقق بذلك ما تريده من ابعاد القوات الروسية عن ولاكيا وملدافيا واما ان تنضم الى روسيا فتفقد في حالة الأنتصار وضعها كدولة من الدرجة الأولى وتتحول الى المرتبة الثانية بعد روسيا علما بانها ستفقد في الحالين لومبارديا والبندقية .

اما بروسيا فقد كان وضعها مغايرا لوضع النمسا في هذه القضية فاحتمال انهيار الامبراطورية العثمانية لم يكن يمس المصالح الحيوية للدولة البروسية كما هي الحال بالنسبة الى النمسا ، وبالاضافة الى ذلك بدأ منذ ذلك الوقت يتضح في بروسيا الخط السياسي الذي انتهجه فيما بعد بسمارك عندما تولى السلطة فيها ونعني السعي لتعميق العداء بين روسيا والنمسا . صحيح ان بسمارك لم يكن يلعب في فترة حرب القرم دورا قياديا في السياسة البروسية اذ لم يكن اكثر من ممثل لبروسيا في مجلس الاتحاد الألماني في فرانكفورت ولكن وجهة نظره القائلة بعدم وجود ما يبرر وقوف بروسيا ضد روسيا في النزاع المتفاقم في الشرق بل على العكس كلما ازداد ضعف النمسا كلما كان ذلك افضل لبروسيا ، هي التي انتصرت في النهاية ، على اية حال انقسمت الأوساط البروسية المالكة في هذه القضية الى فريقين احدهما يتعاطف مع بريطانيا والآخر يساند روسيا[٤٤] .

واتضح اخيرا بان بروسيا لن تنضم الى بريطانيا وفرنسا وبما ان النمسا لم تكن تحبذ الانضمام اليها بدون بروسيا فقد سعت لحل النزاع بالوسائل الدبلوماسية فوضع وزير خارجيتها بوول لهذا الغرض مذكرة كانت في الواقع ثمرة لمؤتمر غير رسمي عقده مع سفراء فرنسا وبريطانيا وبروسيا في فينا . لقد اكدت هذه المذكرة التي عرفت بمذكرة فينا الحقوق والامتيازات الخاصة التي تتمتع بها الكنيسة الأرثوذكسية ونصت على ان تتعهد الدولة العثمانية بالالتزام نصا وروحا بجميع بنود معاهدتي كجك كيفارجة وادربانوبل المتعلقة بحماية المسيحيين وتضمنت التزام الدولة العثمانية بعدم اجراء اي تغيير في الوضع القائم في هذا المجال دون تفاهم مسبق مع حكومتي فرنسا وروسيا وبحيث لا يؤدي ذلك الى الحاق اي ضرر بالطوائف المسيحية المختلفة[٤٥] .

وقد تقرر ان ترسل المذكرة الى القيصر الروسي اولا ثم الى السلطان العثماني بعد ذلك وقد ارسلت الى نيقولا الأول بالفعل فوافق عليها ثم ارسلت الى السلطان العثماني فرفضها بصيغتها الحالية وطالب باجراء تعديلات فيها تقضي بان تعترف الدول بحقوق السلطان الثابتة وبانه كان على الدوام يحترم التزاماته الدولية وينفذ واجباته تجاه الرعية وبان حقوق وامتيازات روسيا فيما يتعلق بحماية الرعايا السلاف لم تكن نتيجة لعلاقات التعاقد بين روسيا والدولة العثمانية فقط كما جاء في مذكرة فينا بل انها كانت ايضا تعبيرا عن ارادة السلطان الذي يهتم بخير رعاياه(٤٦) . وقد رفض القيصر الروسي مطاليب السلطان هذه فعادت الأمور الى نقطة البداية .

في هذه الأثناء كان نيقولا الأول قد تسلم من كسيليوف سفيره في باريس اخبارا مطمئنة تشير الى انتفاء احتمال قيام فرنسا وبريطانيا بعمل عسكري مشترك الأمر الذي شجعه على المضي في قراره بمحاربة الدولة العثمانية .

ويبدو ان السلطان رأى من جانبه ، ان الفرصة قد حانت للتخلص من الضغوط التي يتعرض لها من جانب روسيا ومن الالتزامات التي فرضتها عليه بموجب المعاهدات التي اضطر الى ان يوقعها معها مستفيدا من الاسناد الذي وفرته له دول اوروبا الغربية ولاسيما فرنسا وبريطانيا ، فقدم الى روسيا في ٩ تشرين الأول ١٨٥٣ انذارا طالبها فيه بسحب قواتها من امارتي الدانوب وعندما لم تستجب روسيا لذلك اعلن عليها الحرب في السادس عشر من الشهر نفسه . وفي ٢٢ تشرين الأول دخل الاسطولان البريطاني والفرنسي الى الدردنيل استجابة لطلب كان السلطان قد وجهه الى الحكومتين البريطانية والفرنسية في الثاني من ذلك الشهر . وردت روسيا على ذلك بالاعلان عن قيام الحرب بينها وبين الدولة العثمانية وذلك في ١ تشرين الثاني ونشرت هذا الاعلان في الصحيفة الرسمية في ٣ تشرين الثاني ١٨٥٣ ، مع ان العمليات العسكرية كانت قد بدأت قبل ذلك .

وهكذا قامت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية وقد رجحت فيها كفة القوات الروسية منذ البداية حيث تمكنت من ايقاف العمليات الهجومية التي قامت بها القوات العثمانية واحبطت محاولاتها لاخراج الجيش الروسي من امارتي الدانوب وانتصرت على العثمانيين في ضواحي فارحي فيما وراء القفقاس وتمكن الاسطول الروسي في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٣ من تدمير الاسطول العثماني واغراقه في ميناء سينوب الذي استولى عليه الروس وازالوا تحصيناته(٤٧) .

دخول بريطانيا وفرنسا الحرب :

كانت معركة سينوب التي اثارت ضجة صحفية كبيرة ضد روسيا في بريطانيا السبب المباشر الذي افضى بالنتيجة التي تحول الحرب الروسية ـ العثمانية الى حرب اوروبية دخلتها الى جانب الدولة العثمانية كل من فرنسا وبريطانيا ثم مملكة سردينيا ايضا . لقد طرحت معركة سينوب مسألة تنفيذ الاتفاقية البريطانية ـ الفرنسية التي كانت الدولتان قد وقعتاها في شباط ١٨٥٣ اي بمجرد ان وصلت تقارير هاملتون سيمور من بطرسبورغ عن محادثاته التي اشرنا اليها مع القيصر ، فقد التزمت الدولتان في هذه الاتفاقية بأن لا تقوما بأي نشاط يخص المسألة الشرقية الا باتفاق مسبق فيما بينهما . واستنادا الى ذلك اعلم نابليون الثالث اللورد كوولي السفير البريطاني في باريس بانه ينوي اصدار اوامره للاسطول الفرنسي بالدخول الى البحر الأسود . واثر ذلك على ابردين فتخلى عن تردده ووافق على اصدار اوامر مشابهة الى الاسطول البريطاني . وقد ساعد على ذلك موقف الرأي العام الانجليزي الذي نقم على روسيا بعد معركة سينوب بدرجة لم يسبق لهامثيل حتى ان الصحافة الانجليزية بدأت توجه الانتقاد الى الملكة فيكتوريا نفسها وتلمح الى تواطئها مع روسيا(٤٧) . وهكذا بدأ الاتجاه يميل نحو الحرب في بريطانيا وكان بالمرستون من ابرز دعاة الحرب فقد كتب في رسالة له الى رسل يقول: «انني ، مع اخذي بنظر الاعتبار آفاق الحل السلمي ، ارى ان موقفنا القائم على الانتظار التكتيكي المستكين على الباب الخلفي في الوقت الذي تقتحم فيه روسيا الدار بتهديدات حانقة ووقحة ، اراه موقفا احمقا ومهينا لسمعة ووضع وكرامة الدولتين [بريطانيا وفرنسا]» وجاءت استقالة بالمرستون في ١٥ كانون الأول

١٨٥٣ ، وكان انذاك وزيرا للداخلية لتزيد من موجة الغضب ضد الحكومة . ومع ان الاستقالة كانت لسبب داخلي ولم يكن لها علاقة بالسياسة الخارجية او بالمسألة الشرقية الا ان الرأي العام في بريطانيا وخارجها اعتقد ان بالمرستون استقال احتجاجا على الموقف المتردد الذي وقفته الحكومة البريطانية من روسيا انذاك[٥٠] واثاره ذلك الى درجة بحيث لم يمض اسبوع واحد على استقالته حتى اضطر ابردين الى ان يلتمس منه العودة . وقد وضعت عودة بالمرستون الى الوزارة حكومة ابردين في قبضته وكان ذلك يعني ، بحكم ما عرف عنه من عداء لروسيا وحماس في منع توسيع نفوذها ، ان الحرب ضد روسيا قائمة لا محالة .

ومع ذلك قامت الحكومتان الانجليزية والفرنسية بوضع مقترحات جديدة لتسوية النزاع العثماني ـ الروسي تقوم على اساس المحافظة على كمال الامبراطورية العثمانية وضمان ذلك من جانب الدول الغربية بصورة مشتركة وتحقق اصلاحات في وضع الرعايا المسيحيين تحت اشراف الدول التي تجري تحت اشرافها ايضا تسوية النزاع بين الدولة العثمانية وروسيا في مؤتمر دولي . وقد وافقت روسيا من حيث المبدأ على هذه المقترحات ولكن الدولة العثمانية وقفت منها موقفا سلبيا فقد اعتقد السلطان عبدالمجيد بان معاهدة لندن لعام ١٨٤١ تؤلف ضمانا كافيا لكمال واستقلال الدولة العثمانية ، كما انه احجم عن اعطاء جواب رسمي حول قضية الاصلاحات ، وطالب الجانب العثماني بريطانيا وفرنسا مساعدة الدولة العثمانية بالمال والسلاح طالما ان المحادثات التي كانت تجري لمنحها قرضا ماليا قد طالت دون ان تؤدي الى نتيجة . وكانت الدولتان مستعدتان لمنحها القرض المطلوب بشرط ان تعقد معهما حلفا عسكريا[٥١] ، وذلك لأن حكومتي الدولتين كانت قد قررتا محاربة روسيا رغم تظاهرهما ببذل الجهود للتوسط من اجل انهاء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا . فقد اعتقدت الأوساط الحاكمة في بريطانيا بان الفرصة قد سنحت لتزعم الدول الأوروبية الأخرى وتوجيه ضربة قاضية لروسيا ـ عدوها اللدود ومنافسها الرئيسي في المشرق ، فكلارندون كان يرى «ان ما نحتاجه الآن هو تدمير سيفاستيبول واسطول البلطيق [الروسي] » وان «الوقت قد حان لافهام روسيا بان الغرب لا يخشاها[٥٢] . اما رسل وكان رئيسا لمجلس العموم في هذا الوقت فقد كان يرى «وجوب انتزاع انياب الدب ، فطالما ان اسطوله وترسانته في البحر المتوسط لم يجر تدميرهما فلن تكون لا القسطنطينية ولا السلام في اوروبا في مأمن[٥٣] . ولهذا لم تلتفت الحكومتان البريطانية والفرنسية الى المذكرة الجديدة التي ارسلتها الدولة العثمانية في ٣١ كانون الأول ١٨٥٣ الى النمسا كآخر محاولة لاعادة السلام على الرغم من ان فحوى هذه المذكرة يطابق بشكل عام مقترحات الدولتين الأخيرة المشار اليها اعلاه . ولهذا ايضا اصدرت الحكومتان أوامرهما الى اسطوليهما باجتياز البسفور والدخول الى البحر الأسود وقد فعل الاسطولان ذلك في ٤ كانون الثاني ١٨٥٤ واعلن قائداهما للسلطات الروسية بان مهمتهما هي حماية السفن والموانىء العثمانية . وقد اثار ذلك القيصر الروسي الذي بادر فطلب من سفيره في لندن وباريس ان يستوضحا من الحكومتين البريطانية والفرنسية عن الكيفية التي ينبغي فيها فهم ما صرح به قائدا الاسطولين وان يتأكدا هل ان هذا التصريح الذي يعني في واقع الأمر منعا للملاحة في البحر الأسود يخص السفن الروسية فقط ام انه يعني السفن العثمانية ايضا وطلب منهما بان يقطعا العلاقات الدبلوماسية مع الحكومتين ويغادرا البلدين اذا ظهر ان هذا المنع يشمل السفن الروسية فقط[٥٤] . وقد تسلم كسيليوف السفير الروسي في باريس في بداية شباط مذكرة رسمية من وزير الخارجية الفرنسي دروين دي لويس جوابا عن استيضاحه ، صيغت بشكل استفزازي مقصود واوضحت بان منع الملاحة في البحر الأسود يشمل الاسطول الروسي فقط ولا ينطبق على الاسطول العثماني ، عند ذلك اعلن كسيليوف قطع العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وفرنسا[٥٥] . وكذلك كان الأمر في بريطانيا حيث قطعت العلاقات بينها وبين روسيا ايضا .

ولكن ذلك لم يكن يعني قيام الحرب بين الجانبين بعد وفي ٢٢ شباط لمحت النمسا التي كان يقلقها وجود القوات الروسية في امارتي الدانوب الى انها ستسند الدول الغربية اذا ما قامت بتقديم انذار تطلب فيه اخلاء

ولاكيا وملدافيا في تاريخ محدد[٥٦] . وتلقفت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الاقتراح وبادر كلارندون فارسل الى تيسيلروديه في ٢٧ شباط انذارا جاء فيه ان بريطانيا ، وقد استنفذت كل مسعى للمفاوضات ، مضطرة لأن تدعو روسيا «الى ان تحصر نقاشها القائم مع الباب العالي منذ بعض الوقت في حدود دبلوماسية صرفة» و«ان توافق على اخلاء اقليمي ولاكيا وملدافيا اخلاء تاما حتى ٣٠ نيسان[٥٧] . وقدمت فرنسا في الوقت نفسه انذارا مماثلا وان كانت المدة التي فرضتها له اقصر حيث جعلتها تنتهي في ١٥ نيسان[٥٨] . وقبل ان تنتهي مهلة الانذار وقعت بريطانيا وفرنسا مع الدولة العثمانية في ١٢ آذار حلفا تعهدتا فيه بالدفاع عن الأراضي العثمانية ضد روسيا وتعهد السلطان بالمقابل بعدم عقد صلح منفرد مع الحكومة الروسية[٥٩] . وبعد ذلك باسبوعين قامت الحرب بصورة رسمية بين الجانبين فقد اعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا في ٢٧ و ٢٨ آذار ١٨٥٤ ثم عقدتا فيما بينهما في ١١ نيسان معاهدة تتعلق باشتراكهما في الحرب ضد روسيا .

النشاط الدبلوماسي في اثناء الحرب :

ركزت الدول الكبرى نشاطها الدبلوماسي بعد قيام حرب القرم على فينا فقد احتدم الصراع بين الجانبين المتحاربين كل يريد كسب النمسا الى صفه . وكانت النمسا من جانبها تسعى لانجاز مهمة صعبة للغاية حيث كانت تهدف الى اجبار نيقولا الأول على سحب قواته من ملدافيا وولاكيا بدون ان تعلن الحرب على روسيا وبدون ان يؤدي نشاطها لتحقيق هذا الهدف الى اغضاب نابليون الثالث او الى النزاع مع القيصر .

لقد رأى بالمرستون ، وكان العامل المحرك لوزارة ابردين وانشط اعضائها قبل ان يصبح رئيسا للوزراء في شباط ١٨٥٥ ان الحرب يمكن ان تضعف روسيا لدرجة كبيرة وان بريطانيا لديها في هذه الحرب حليف قوي هو فرنسا وبامكانها الحصول على ثلاثة حلفاء اخرين هم النمسا وبروسيا والسويد اذا وعدتهم بتعويضات اقليمية مناسبة على حساب روسيا . ولهذا فقد وضع بالمرستون مشروعا لتسوية اقليمية تنسجم مع افكاره هذه واراد تنفيذه من خلال الحرب القائمة ضد روسيا . لقد كان هذا المشروع يقضي بان تعاد فنلندا وجزر الاند الى السويد وتعطي المنطقة المتاخمة للبلطيق الى بروسيا ويعاد احياء الدولة البولندية لتكون حاجزا بين روسيا والمانيا وتذهب ولاكيا وملدافيا ومصب الدانوب باجمعه الى النمسا تعويضا لها عن لومبارديا والبندقية التي ستتنازل عنهما لسردينيا ، وتعود القرم الى الدولة العثمانية وتقام في القفقاس دولة مستقلة او تابعة للسلطان العثماني[٦٠] .

ومع ان نابليون الثالث لم يكن راضيا منذ البداية عن خطة بالمرستون هذه لأنه لم يكن يريد لروسيا ان تضعف اكثر من اللازم ولبريطانيا ان تتقوى بالمقابل فانه تجنب الاعتراض عليها في بداية الأمر لأنه اراد ان يستغلها لجذب حلفاء جدد كالسويد والنمسا وبروسيا وسردينيا ولتشجيع البولنديين على الثورة واسناد ثوار القفقاس ضد روسيا لأن ذلك من شأنه ان يساعد على التعجيل باحراز النصر الذي كان الامبراطور الفرنسي يسعى اليه .

وهكذا فقد جابهت روسيا في الفترة الأولى من الحرب حلفاء متحدين لا توجد خلافات جوهرية بينهم . ولما كان موقف النمسا التي ازعجها جدا الاحتلال الروسي لامارتي الدانوب يثير لدى القيصر الروسي الريبة فقد قرر ان يجري مع الامبراطور النمساوي محادثات يحاول من خلالها التوصل الى الاتفاق مع الحكومة النمساوية فيدفعها بذلك بعيدا عن معسكر اعدائه وارسل الى فيينا لهذا الغرض في كانون الثاني ١٨٥٤ اي قبل ان تدخل بريطانيا وفرنسا الحرب ، واحدا من المع الدبلوماسيين الروس في ذلك الوقت هو الكونت ارلوف الذي كان يتميز بقابليات دبلوماسية مشهودة استطاع ان يدلل عليها منذ ان تمكن في ١٨٣٣ من اقناع السلطان بتوقيع معاهدة اونكيار اسلكرسي التي مثلت قمة النفوذ الروسي في الدولة العثمانية في حينها . لقد اقترح ارلوف على الامبراطور النمساوي ان تلتزم النمسا بالحياد الودي تجاه روسيا وفي مقابل ذلك يتعهد القيصر باشراكها مع روسيا في حماية المناطق التي يجري تحريرها ويوافق على احتلالها للبوسنه والهرسك ويتعهد بمنع الحركات القومية من

تهديد الامبراطورية النمساوية ويعدها بالمساعدة المسلحة ضد الغرب[٦١] ، غير ان الثمن الذي طلبته النمسا لحيادها كان باهظا جدا بالنسبة لنيقولا الأول فقد طلبت ان يضمن كمال الامبراطورية العثمانية رسميا وان يحافظ على السيادة العثمانية كاملة على الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية[٦٢] ، مما يعني تقويض الأسس التي تقوم عليها السياسة الروسية في البلقان .

وهكذا لم تحقق بعثة ارلوف الآمال التي علقها عليها القيصر بل على العكس ادت الى ان يتوصل هذا الدبلوماسي المجرب الى قناعات جديدة سجلها في رسالة بعث بها الى القيصر ونصحه فيها بان يبتعد عن الدول الألمانية ويسعى الى التقارب مع فرنسا[٦٣] . ولكن نيقولا الأول لم يكن على استعداد لسماع نصيحة مبعوثه اولا لأن الاتفاق مع نابليون الثالث في تلك المرحلة كان يعني التخلي نهائيا عن الحرب ضد الدولة العثمانية وعن السياسة الروسية في الشرق برمتها وثانيا لأن القيصر لم يكن مستعدا لأن يصدق بانه لم يفهم اسس السياسة النمساوية عندما انقذ الامبراطورية النمساوية في ١٨٤٩ وعد فرانسيس جوزيف ، لفترة طويلة ، افضل اصدقائه واكثرهم اخلاصا له . ومع ذلك فقد كانت وجهة نظر ارلون صحيحة فبمجرد ان غادر مبعوث القيصر فينا امر الامبراطور النمساوي ان يتحرك الى ترنسلفانيا فصيل من القوات العسكرية تعداده ١٣ الف مقاتل الأمر الذي شكل تهديدا لقوات الاحتلال الروسية في الدانوب .

وقد دفع ذلك القيصر الروسي الى الاهتمام بمجاملة بروسيا غير انه لم يحقق شيئا من وراء ذلك فقد ظل التردد هو الطابع السائد للموقف البروسي وظلت بروسيا تفضل البقاء بمعزل عن الحرب فعندما قام السفير البريطاني في بطرسبورغ هاملتون سيمور وهو في طريقه الى بلاده بعد قطع العلاقات بين بريطانيا وروسيا ، بمحاولة لجر بروسيا الى الحرب ضد روسيا اجابه الملك البروسي قائلا: «انا لا اريد ان تقوم بدل المعارك الجارية على الدانوب معارك في بروسيا الشرقية»[٦٤] . ولم يغير فردريك وليم الرابع موقفه هذا حتى بعد ان الح عليه بالاتجاه نفسه السفير الفرنسي في برلين المركيز دي موستيه . ان اقصى ما ذهب اليه بروسيا في هذا الشأن هو انها وقعت مع بريطانيا وفرنسا والنمسا في ٩ نيسان ١٨٥٤ بروتوكولا تعهدت فيه الدول الأربع بعدم عقد اتفاقيات منفردة مع روسيا والتزمت بالعمل المشترك لاعادة امارتي الدانوب الى السلطان العثماني ومراعاة الكمال الاقليمي للممتلكات العثمانية واجراء اصلاحات لرعاياها المسيحيين[٦٥] . ثم اضطرت بروسيا تحت ضغط بريطانيا وفرنسا الى الاستجابة لطلب النمسا فوقعت معها في ٢٠ نيسان ١٨٥٤ معاهدة اتفق فيها الجانبان على التعاون لاجبار روسيا على الانسحاب من امارتي الدانوب ولكن المعاهدة لم تنص على ان يدخل الطرفان المتعاقدان الحرب ضد روسيا الا في حالة واحدة وهي عبور جيوشها لجبال البلقان وهو احتمال شبه مستحيل في الظروف القائمة انذاك[٦٦] . وقد شجعت هذه المعاهدة النمسا فطلبت من روسيا في ٣٠ حزيران سحب جيوشها من امارتي الدانوب ثم عقدت مع الباب العالي بعد ذلك بثلاثة عشر يوما ميثاقا تعهدت فيه «باستنفاذ كل الوسائل» بما في ذلك القوة «للتوصل الى اخلاء امارتي الدانوب ولاعادة الوضع الشرعي للأمور[٦٧] هناك . وقد اغضب تصرف النمسا القيصر الروسي واثار حفيظته ضدها حتى انه كتب الى القائد العام لجيش الدانوب في اواسط ايار يقول: «... وهكذا فقد حان الوقت للنضال ضد الأتراك وحلفائهم . ولكن ينبغي ان نوجه كل اهتمامنا ضد النمسا الغادرة ومعاقبتها بشدة على نكرانها الوقح للجميل[٦٨] . ومع ذلك فان هذه التطورات الى جانب تحشد قوات الحلفاء في فارنا ، دفعت القيصر الى ان يقرر اخلاء امارتي الدانوب ، وبدأت قوات الاحتلال الروسية تنسحب منهما بالفعل في نهاية تموز وفي ٢٠ آب آخذت القوات النمساوية تحل محلها .

منذ هذه اللحظة اخذت روسيا تحس ببوادر الهزيمة في الحرب التي تحولت بالنسبة لها مع انزال قوات الحلفاء في أيلول ١٨٥٤ الى القرم الى حرب دفاعية .

ومن الناحية الأخرى كان النصر الدبلوماسي الكبير الذي احرزته النمسا بانسحاب القوات الروسية من امارتي الدانوب وحلول القوات النمساوية محلها قد زاد من حاجة النمسا الى انهاء الحرب بسرعة قدر

الامكان ، ذلك ان هذا النصر قد ولد في روسيا شعورا من العداء الشديد للنمسا الأمر الذي زاد من اخطار الحرب على هذه الأخيرة . فاستمرار العمليات العسكرية قد يؤدي الى اعلان روسيا الحرب على النمسا وهذا من شأنه ان يسبب للنمسا الكثير من الضرر لاسيما اذا ما اخذنا بالحسبان ان الحدود النمساوية مكشوفة لروسيا وان هذه الأخيرة تستطيع الاعتماد على تعاطف السلاف القاطنين في الامبراطورية النمساوية . ولهذا كله اصبحت النمسا تسعى الى السلام اكثر من السابق وكثفت جهودها في هذا السبيل وادى بها ذلك الى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية جرت في باريس من تموز ١٨٥٤ وتمخضت عما يسمى بالبنود الأربعة التي اصبحت من الآن تؤلف الأهداف الأساسية التي تتوخاها الدول المعادية لروسيا في الحرب والتي صيغت على النحو الآتي[٦٩] :

١ ـ تخلي روسيا عن حقوقها الخاصة في صربيا وامارتي الدانوب على ان تمتنع هذه الامارات الثلاث بضمان جماعي من قبل الدول .

٢ ـ حرية الملاحة في الدانوب .

٣ ـ اعادة النظر بميثاق المضايق لسنة ١٨٤١ «لصالح توازن القوى في اوروبا» .

٤ ـ تخلي روسيا عن اي ادعاء بحماية المسيحيين الأرثوذكس في الامبراطورية العثمانية .

ارسلت النمسا هذه البنود الى بطرسبورغ باسم الدول الثلاث النمسا وبريطانيا وفرنسا اما بروسيا فقد تخفظت في قبولها مدفوعة بخشيتها من روسيا من جهة وبرغبتها في عدم تقوية النمسا من جهة اخرى ، غير ان هذه البنود لم تصادف قبولا في بروسيا ولم يشأ نيقولا الأول في البداية ان يجب عليها لاسيما وان المذكرة التي ارسلت فيها البنود اليه لم تحدد مدة معينة للجواب . ولهذا السبب ولأن القوات الروسية انسحبت من امارتي الدانوب وحلت محلها القوات النمساوية قررت بريطانيا وفرنسا تغيير خطة الحرب وذلك بالتحول الى مهاجمة القرم بهدف الاستيلاء على سيفاستيبول والقضاء على القوة البحرية الروسية في البحر الأسود . وقد اضر تنفيذ الدولتين لخطتهما الجديدة وانزالهما لقواتهما في القرم في ١٨ ايلول ١٨٥٤ بالنمسا لأنه تركها تواجه روسيا في البلقان لوحدهما الأمر الذي كان سيسبب لها الكثير من الحرج فيما لو اعلنت روسيا الحرب عليها ، فكان ذلك من جملة الأسباب التي حدت بها لأن تعقد مع بريطانيا وفرنسا في ٢٠ كانون الأول ١٨٥٤ معاهدة تحالف اشير فيها الى انه اذا لم تتراجع روسيا حتى الأول من كانون الثاني ١٨٥٥ فان النمسا ستشترك مع التجمع المعادي لها في القيام باعمال من شأنها ان تجبرها على عقد الصلح[٧٠] . لقد وقعت النمسا هذه المعاهدة على الرغم من ان روسيا اضطرت في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٥٤ الى الموافقة من حيث المبدأ على البنود الأربعة مدفوعة الى ذلك بالاندحار الذي اصاب قواتها في آلما وانكرمان[٧١] وبالالحاح الذي كانت تتعرض له من جانب بروسيا .

كان من نتيجة موافقة روسيا مبدئيا عن البنود الأربعة ان اشترك السفير الروسي الجديد في فينا جورتشاكوف في اجتماعات السفراء التي اخذت تعقد في العاصمة النمساوية ابتداء من كانون الأول ١٨٥٤ لمناقشة البنود الأربعة والتوصل الى اتفاق بشأنها . وقد اشترك في هذه الاجتماعات سفراء كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والدولة العثمانية الى جانب وزير الخارجية النمساوي بوول .

وفي هذه الاثناء كانت تجري في جبهات القتال معارك دامية[٧٢] حيث تمكن الحلفاء من ضرب حصارهم على سيفاستيبول وكانوا يأملون بالاستيلاء عليها بسرعة . ولكن المدينة لم تستسلم فطال حصارها وبدأت قوات الحلفاء التي تحاصرها تجابه صعوبات لم تكن في الحسبان كالبرد الشديد والأمراض المهلكة التي كانت تفتك بقوات الحصار وتزيد من نسبة الوفيات بينها .

في مثل هذه الظروف توفي نيقولا الأول في ٢ آذار ١٨٥٥ فتجدد الأمل بالسلام وكانت الظروف توحي بانه سيكون سلاما على حساب النمسا ذلك ان اخبارا انتشرت حول اتصالات سرية تجري بين فرنسا وروسيا عن طريق مبعوث سكسونيا في باريس فون زيباخ الذي كان صهرا لنسيلروديه . وقد اثارت هذه الأخبار قلق

الحكومتين النمساوية والبروسية اللتين كانت تعتقدان بان اخطر ما يمكن ان تجابهه دول اوروبا الوسطى هو تحالف الامبراطوريتين الروسية والفرنسية . وازداد قلق النمسا عندما وصلتها اخبار مفادها ان نابليون الثالث اعياه طول حصار سيفاستيبول فاخذ يفكر برفعه ، والواقع ان الامبراطور الفرنسي جاءه وقت تولاه فيه التردد في هذه القضية لكن اخبارا سرية وصلته[٧٣] فعلم منها حقيقة الموقف في المدينة والوضع اليائس الذي تعانيه القوات الروسية المحاصرة والصعوبات التي تكتنف تجهيزها بالمؤن والذخيرة فدفعه ذلك الى التخلي عن فكرة الدخول في محادثات للصلح قبل ان تسقط المدينة وبدأ يكثف من جهده للاستيلاء عليها لاسيما وانه لم يكن بمقدوره انهاء الحرب قبل ان يحقق نصرا لامعا يناسب التضحيات والخسائر الكبيرة التي تكبدتها قواته في الحرب .

على اية حال عززت وفاة نيقولا الأول وتولى العرش الروسي الكسندر الثاني الذي كانت الدول الغربية تعتقد بانه اكثر تساهلا من ابيه الأمل لدى بريطانيا وفرنسا في التوصل الى صلح مناسب لهما ولهذا عمدت الحكومتان من اجل زيادة الضغط على القيصر الجديد الى المطالبة بتحويل اجتماعات السفراء التي كانت تعقد في فينا الى مؤتمر رسمي فتم لها ذلك وافتتح المؤتمر في ١٥ آذار مارس ١٨٥٥ . لقد طالب الحلفاء في المؤتمر بان تجرد روسيا سيفاستيبول من السلاح وان تلتزم بضمان كمال الامبراطورية العثمانية وتقر بتمديد اسطولها الحربي في البحر الأسود . لكن الحكومة الروسية لم توافق الا على «احترام» كمال الامبراطورية العثمانية ورفضت فكرة الضمان كما رفضت رفضا قاطعا فكرة تحديد حجم قوتها البحرية في البحر الأسود الأمر الذي دفع بوول الى ان يقدم لبريطانيا وفرنسا اقتراحا مفاده ان ترسل الدول المتحالفة الى البحر الأسود عددا معينا من السفن تستطيع زيادته عند الضرورة بمقدار الزيادة التي تحصل في عدد السفن الروسية هناك ، غير ان الدولتين رفضتا هذا الاقتراح[٧٤] ، وهكذا وصل المؤتمر الى طريق مسدود ولم يلبث ان انفض في حزيران ١٨٥٥ .

سقطت ستفاسيتبول في ٨ ايلول ١٨٥٥ فكان ذلك سببا في استئناف الاتصالات الدبلوماسية وكان بالمرستون الذي اصبح رئيسا للوزراء في بريطانيا في شباط ١٨٥٥ يرى ان سقوط سيفاستيبول ينبغي ان يكون مقدمة لحرب واسعة ضد روسيا ولهذا فانه كان سعيدا بعناد الحكومة الروسية وعدم قبولها بكل ما يريده الحلفاء لأن ذلك من شأنه ان يطيل الحرب مما يفسح له المجال لأن يحقق نواياه وينفذ خطته السابقة في اقتطاع اجزاء من الامبراطورية الروسية . وظهرت الأيام الأولى التي اعقبت سقوط سيفاستيبول ان كل شيء يسير بالاتجاه الذي يريده بالمرستون لاسيما وان نابليون الثالث لم يكن انذاك يفكر بالصلح بل دخل في مفاوضات مع ملك السويد اوسكار الأول وهدفه دفع السويد الى الدخول في الحرب ضد روسيا .

لقد اشترط ملك السويد في هذه المحادثات ان ترسل فرنسا وبريطانيا الى فنلندا جيشا للمساعدة تعداده ٥٠ الف مقاتل وان تضمنا للسويد استيلاءها على فنلندا وضمها اليها[٧٥] . ولم ير بالمرستون بأسا في تطمين هذه المطاليب على ان لا تشترك بريطانيا في الجيش المطلوب ارساله الى فنلندا ولم يشأ الامبراطور الفرنسي ان يضطلع بهذه المهمة الصعبة لوحده لذلك لم تؤد المحادثات مع ملك السويد الى النتيجة التي توخاها الحلفاء بل كان ما افضت اليه هو ان الدول الثلاث اتفقت في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥ على ان لا تتخلى السويد لروسيا عن اي منطقة او تسمح للقوات الروسية باحتلالها وان اي طلب بهذا الشأن سوف تنقله السويد الى الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين ستقومان بمساعدة السويد على رفضه[٧٦] .

وكان الامبراطور الفرنسي يفقد مع الوقت اهتمامه بخطط بالمرستون الخاصة ببولندا واقطار البلطيق والقرم والقفقاس . والواقع ان نابليون الثالث بعد ان حقق هدفه باحراز نصر كبير على روسيا وكلل عرشه بالغار وعزز سلطته في وجه المعارضة نتيجة لذلك ، اصبح ميالا لانهاء الحرب وتخلى حتى عن اثارة موضوع بولندا لانه «وجد ان اثارة هذا الموضوع سيضم!! بروسيا والنمسا الى جانب روسيا ويعيد!! الحلف المقدس من جديد»[٧٧] . وهكذا اتضح لبريطانيا بانها لو اصرت على استمرار الحرب فانها ستواصلها لوحدها . ولهذا فانها انضمت

مضطرة الى الامبراطور الفرنسي في رغبته بانهاء الحرب وقررت الدولتان الرجوع الى فكرة استخدام النمسا في الضغط على روسيا لتحقيق هذا الهدف لاسيما وانها ، اي النمسا ، لم تفعل شيئًا ضد روسيا تنفيذا لما التزمت به بموجب معاهدة كانون الأول ١٨٥٤ . وكانت النمسا تشك في نوايا نابليون الثالث وترتاب في نشاطه فقد اثار قلقها لدرجة لم يسبق لها مثيل عندما عقد مع سردينيا في ٢٦ كانون الثاني ١٨٥٥ اتفاقية ارسلت سردينيا بموجبها ١٥ الف مقاتل للاسهام في العمليات العسكرية في القرم[٧٨] مستغلا لذلك رغبة ملك سردينيا فكتور عمانوئيل الثاني ووزيره كانور في استرضائه على امل ان يساعدهما في اخراج النمساويين من ايطاليا . فعلى الرغم من ان مملكة سردينيا لم تحصل على شيء مقابل ذلك الا ان الأمر كان يدعو الى الافتراض ان نابليون الثالث التزم في مقابل مشاركة سردينيا في الحرب بمساعدتها عسكريا على اخراج النمسا من فينيسيا ولومبارديا وضم هذين الاقليمين اليها . وزاد قلق الحكومة النمساوية الآن عندما علمت بالمحادثات السرية الجارية بين فرنسا وروسيا[٧٩] لأن هذه المحادثات ستؤدي في حالة نجاحها وتوصل الدولتين الى اتفاق ، الى عزلة النمسا عن المسرح الدولي . ولهذا كله فقد قبلت النمسا فكرة الضغط على روسيا فوقع وزير خارجيتها بوول مع السفير الفرنسي في فينا في ١٤ تشرين الثاني ١٨٥٥ بروتوكولا تضمن شروط الصلح التي كان على النمسا ان تقدمها الى روسيا بصيغة الانذار[٨٠] .

وكانت روسيا من جانبها متلهفة لانهاء الحرب فوفاة نيقولا الأول وموقف التهديد الذي وقفته النمسا وانضمام سردينيا الى معسكر اعداد روسيا وموقف السويد المتعاطف مع الدول الغربية واستنفاذ طاقات البلاد والجيش ، كل ذلك دفع اولي الأمر في بطرسبورغ وعلى رأسهم القيصر الجديد الكسندر الثاني الى البحث عن حل سلمي ، وجعل الجو في روسيا مهيئًا لقبول الانذار النمساوي .

قدمت النمسا انذارها لروسيا في ٢٨ كانون الأول ١٨٥٥ وكان يتضمن الشروط التالية ، الى جانب مطاليب اخرى قال الانذار انه ربما ستضاف الى هذه الشروط في مؤتمر الصلح اذا تطلبت ذلك «مصلحة اوروبا[٨١]» :

١ ــ استبدال الحماية الروسية لولاكيا وملدافيا بحماية الدول الكبرى باجمعها .

٢ ــ اقرار حرية الملاحة في مصب نهر الدانوب .

٣ ــ عدم السماح لاساطيل اي كان بالمرور خلال الدردنيل والبسفور الى البحر الأسود ومنع روسيا والدولة العثمانية من ان يكون لها اسطول حربى في هذا البحر او ترسانات وتحصينات على سواحله .

٤ ــ تخلي روسيا عن حماية رعايا السلطان المسيحيين .

٥ ــ تنازل روسيا لصالح ملدافيا عن الجزء المتاخم للدانوب من بسارابيا .

ولابد ان نشير الى ان هذه المطاليب وضعت دون مشاركة بريطانيا وان الحكومة البريطانية اضطرت الى التخلي عن مطاليبها الخاصة والموافقة في ٥ كانون الأول على هذه الشروط التي وضعتها فرنسا والنمسا منفردتين ، مما يؤلف دليلا اضافيا على هشاشة التحالف الفرنسي ـ البريطاني وتلك حقيقة كان لها دور اساسي في تحديد القرارات التي اتخذها مؤتمر الصلح كما سنرى . ومما له دلالة في هذا الشأن ايضا ان هذه الشروط التي تمس الدولة العثمانية في قضايا مصيرية مثل قوتها في البحر الأسود ورعاياها المسيحيين قد جرت صياغتها دون ان تستشار الحكومة العثمانية باي شكل من الأشكال وذلك على الرغم من ان فرنسا وبريطانيا كانتا تؤكدان على الدوام بانهما دخلتا الحرب دفاعا عن الدولة العثمانية ورغم انهما مرتبطان مع الدولة العثمانية بميثاق رسمي تعهدتا فيه بعدم السعي لعقد صلح منفرد .

على اية حال بادر الكسندر الثاني بمجرد ان تسلمت الحكومة الروسية الانذار النمساوي فعقد في ١ كانون الثاني ١٨٥٦ اجتماعا للمجلس الامبراطوري في مكتبه في قصر الشتاء وقرر المجلس في هذا الاجتماع بالاغلبية قبول شروط الانذار باستثناء البند الخاص ببسارابيا وحق الحلفاء في ان يقدموا لروسيا مطاليب اخرى في مؤتمر الصلح ؟ واخبرت الحكومة النمساوية بهذا القرار في ٥ كانون الثاني وبعد ذلك بأسبوع أخبر بوول

السفير الروسي في فينا جورتشاكوف بأن الرد الروسي لا يؤلف قبولا غير مشروط وهو ما يتطلبه الانذار ولهذا فان النمسا ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا اذا لم تقبل الحكومة الروسية جميع المطاليب الواردة في الانذار دون استثناء في مدة لا تتجاوز ١٨ كانون الثاني . عند ذلك عقد القيصر اجتماعا اخر للمجلس الامبراطوري في ١٥ كانون الثاني وقرر المجلس في هذه المرة بالاجماع قبول بنود الانذار النمساوي شروطا مبدأية للصلح ، واخبرت الحكومة النمساوية بذلك ووقع الصلح المبدأي في ١ شباط[٨٢] . وفي ١٨ شباط اصدر السلطان العثماني مرسوم الاصلاح الشهير خطي همايون الذي اقر حرية المعتقد والمساواة المدنية لجميع رعايا الدولة العثمانية وعمم الخدمة العسكرية على المسيحيين واعاد تنظيم النظام المالي[٨٣] ... الخ . وقد اراد السلطان بذلك ان يسلب الدول الحجة التي كانت تتذرع بها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية .

مؤتمر باريس :

بدأ مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس اعماله في ٢٥ شباط ١٨٥٦ برئاسة وزير الخارجية الفرنسي الكونت فاليفسكي وهو ابن غير شرعي لنابليون الأول من الكونتيسه البولندية ماريا فاليفسكايا . اما الوفد البريطاني فقد تألف من وزير الخارجية كلارندون والسفير الانجليزي في باريس اللورد كوولي، في حين كان الوفد الروسي برئاسة الدبلوماسي المجرب ارلوف يساعده السفير الروسي السابق في لندن برونوف .

دخل ارلوف بمجرد وصوله الى باريس في محادثات منفردة مع نابليون الثالث واستطاع ان يقنعه بان التقارب بين روسيا وفرنسا اصبح الآن ممكنا لا سيما وانه لا توجد خلافات اساسية بينهما . وقد ساعده على ذلك ان نابليون الثالث كان قد حقق كل ما كان يتوخاه من الحرب فقد ترسخ النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية واحرز السلاح الفرنسي مجد الانتصار فانتقم لهزيمة فرنسا على ١٨١٤ وتعزز النظام الفرنسي في الداخل واصبح نابليون الثالث اقوى عاهل في اوروبا الغربية .

اما بريطانيا فكان موقفها مغايرا لذلك فقد كانت «تريد ان تضعف روسيا استراتيجيا بكل طريقة ممكنة[٨٤]» وقد اتضح ذلك حتى قبل انعقاد المؤتمر عندما نوقشت مسألة مشاركة بروسيا في المؤتمر فقد اراد الكسندر الثاني ان تشترك بروسيا فيه لأنه كان يأمل في ان يحصل على اسنادها في القضايا المختلفة التي سيناقشها المؤتمرون ، غير ان بالمرستون لهذا السبب بالذات لم يكن يريد لها ان تشترك في المؤتمر . ومع ان نابليون الثالث ساند بالمرستون في هذه القضية الا ان مساندته هذه كانت فاترة الأمر الذي فهم منه بالمرستون ، على الرغم من ان القضية انتهت بان تقتصر مشاركة بروسيا في المؤتمر على مناقشة الأمور الخاصة بالتعديلات التي يراد ادخالها على ميثاق المضايق لسنة ١٨٤١ باعتبارها احدى الدول الموقعة عليه ، بان موقف بريطانيا سيكون صعبا في المؤتمر وقد تحقق ما توقعه بالفعل . ويمكن ان نحكم على صعوبة الموقف الذي وجد الوفد الانجليزي الى المؤتمر نفسه فيه مما كتبه كلارندون بهذا الشأن الذي وجد الوفد الانجليزي الى المؤتمر نفسه فيه مما كتبه كلارندون بهذا الشأن فقد جاء في رسالة له كتبها في ٣ آذار ١٨٥٦ قوله «... ان الوزارة يمكنها ان تكون متأكدة من شيء واحد هو انني لم اقم باي تنازل ابدا في اية مناسبة وفي اية مسألة ... وطبيعي ان ذلك اصبح معروفا كاللهجة التي اعتمدها في الاجتماعات ، ان الذنب في المقاومة الضارية التي ابديت للنعاج الروس وفي عرقلة عقد الصلح تقع علي بشكل كلي» ومع ذلك فان افشال المؤتمر شيء خطر لأن «النباح دون عض» امر غير مستحب بسبب من ان «فرنسا قررت الصلح ومهما قال بالمرستون في خيلائه فاننا لا تستطيع ان نحارب منفردين لأن كل اوروبا ستتوجه على الفور ضدنا ولن تلبث الولايات المتحدة ان تتبعها[٨٥]» . صحيح ان نابليون الثالث لم يسيء الى صداقته مع حلفائه امام ارلوف ولم يقل شيئا يمكن للمندوب الروسي ان يستند عليه في تعامله مع مندوبي بريطانيا الا ان ارلوف استطاع من خلال المحادثات الخاصة التي اجراها معه على انفراد ان يفهم حقيقة الموقف الفرنسي من مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر . وبما انه كان يعلم بان بريطانيا لن تواصل الحرب لوحدها فقد كان يوافق على جميع القضايا التي تتفق فيها وجهتا النظر الفرنسية والبريطانية ويرفض ويصر على الرفض في الموضوعات التي يوجد فيها خلافات بينهما فينتهي الأمر على النحو الذي يريده رغم معارضة

مندوبي بريطانيا . وبهذه الطريقة حقق ارلوف مكاسب لا يستهان بها لروسيا ولولا ذلك لكانت قرارات المؤتمر اكثر سوءا بالنسبة لها(٨٦) .

اما عن الوفد العثماني فعلى الرغم من ان وجوده في المؤتمر يؤشر اول حضور لدولة شرقية ذات سيادة في مؤتمر دولي تعقده الدول الأوروبية وبالرغم من ان الدبلوماسية العثمانية استطاعت ان تدافع عن مصالحها وتحمل الدول الكبرى على ان تعير وزنا لهذه المصالح ، فان احدا من المشاركين الآخرين في المؤتمر لم يعني باسناده الا في الأمور التي تستجيب لما يريده هو ، بل انه لم يدع لحضور بعض الجلسات التي اقتصرت على ممثلي الدول الأوروبية(٨٧) .

على اية حال انهى المؤتمر اعماله في ٣٠ آذار ١٨٥٦ بالتوقيع على معاهدة باريس التي كانت من اهم ما تضمنه(٨٨) :

١ ــ حرية الملاحة في نهر الدانوب على ان تشكل لجنة خاصة من مندوبي الدول الموقعة على المعاهدة لتأمين تنفيذ ذلك .

٢ ــ تخلي روسيا عن حمايتها على ولاكيا وملدافيا واعادتهما الى سلطة الدولة العثمانية على ان تتمتعا بامتيازاتهما السابقة بضمان من الدول .

٣ ــ ضمان الدول الموقعة على المعاهدة لاستقلال صربيا الذاتي على ان تبقى تحت السيادة العليا للسلطان .

٤ ــ تخلي روسيا عن الجزء الجنوبي في بسارابيا لصالح امارة ملدافيا .

٥ ــ اعادة قارص الى الدولة العثمانية وسيفاستيبول وبعض الموانع الأخرى في القرم الى روسيا .

٦ ــ حياد البحر الأسود ومنع كل من روسيا والدولة العثمانية من ان يكون لهما في اكثر من ستة سفن تجارية حمولة كل منها ٨٠٠ طن واربعة سفن حمولة كل منها ٢٠٠ طن ومنعت الدولتان من ان يكون لهما تحصينات على سواحله .

٧ ــ تعهد الدول باحترام استقلال الدولة العثمانية وكمالها الاقليمي وقبولها عضوا في المحفل الأوروبي .

٨ ــ امور اخرى منها منع اشتراك السفن العائدة الى اشخاص من المشاركة في الحروب وضمان السفن التجارية المحايدة ضد غارات الدول المتحاربة ونصح الدول المتنازعة باللجوء الى وساطة الدول الصديقة تلافيا للصدام المسلح وما اشبه .

وهكذا انتهت حرب القرم التي كلفت الدولة العثمانية غاليا فقد بلغ مجموع مصاريفها الحربية النقدية فقط خلال الحرب عشرة ملايين جنيه استرليني (اكثر من مليار قرش) الأمر الذي ادى الى حصول عجز في ميزانية الدولة مقداره ٥٫٨ مليون جنيه استرليني (ما يقرب من ٦٤٠ مليون قرش(٨٩)) . وقد اضطرت هذه المصاريف الباهظة الحكومة العثمانية الى التوجه الى حلفائها فحصلت منهم خلال الحرب على قرضين استغلهما الدائنون الانجليز والفرنسيون لاحكام سيطرتهم على مالية الدولة وتعزيز نفوذهم السياسي فيها .

اما روسيا فقد اخذت تنهج بعد معاهدة باريس ١٨٥٦ خطا جديدا في سياستها الخارجية ، فقد اشار نسيلروديه في المذكرة التي وضعها بأمر من القيصر وارسلها في ١٧ نيسان ١٨٥٦ الى ارلوف في باريس الى ان الحلف المقدس ، كما اظهرت الحرب ولاسيما تصرف النمسا اثناءها ، ولم يعد له وجود ، ولهذا فان على روسيا ، لكي تتلافى احتمال قيام تجمع جديد معاد لها ان تحافظ بكل وسيلة ممكنة على تعاطف الامبراطور الفرنسي معها «دون الالتزام بالسير خلفه في مشروعاته(٩٠) . وقد جرى الالتزام بخط التقارب مع فرنسا هذا لسنوات عديدة بعد مؤتمر باريس ١٨٥٦ .

ولابد ان نشير الى ان عقد الصلح لم يؤد الى ازالة التوتر السائد في العلاقات العثمانية ـ الروسية . فقد ظلت الأهداف الروسية تجاه الدولة العثمانية قائمة ولكن معاهدة باريس اشرت مع ذلك مرحلة جديدة في المسألة الشرقية تميزت بتضاؤل دور روسيا فيها بسبب الضعف الذي اعتراها نتيجة لحرب القرم من جهة وانهماكها بشؤون الشرق الأقصى من جهة ثانية وانشغالها بالمشاكل الداخلية التي نجمت عن اصلاح ١٨٦١

فيها من جهة ثالثة ، ولهذا فقد برزت الى مركز الصدارة في المسألة الشرقية دول جديدة وبرزت مشاكل جديدة في اصقاع اخرى من الدولة العثمانية مما يعني حلول مرحلة جديدة في تاريخ المسألة الشرقية .

الهوامش :

M. S. Anderson, (ed), the Great Powers (1) and the near east 1774 - 1923, documents of modern history, London 1970, PP 71-72; V. P. Potemkin i drugie, Istoria Diplomatic, Tom 1, Moskva 1959, str. 643; N. V. Vinogradov, Velikoleritaniya i Balkany at Benskovo Kongressa do krymskoy voyny, moskva 1985, str. 242.

(٢) أ. ج. ب. تايلر ، الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨ - ١٩١٨ ، ترجمة كاظم هاشم نعمة وبونيل يوسف عزيز ، ساعدت جامعة الموصل على طبعه ، ص٥٩ .

(3) Quoted in Vinogradov, op. cit. P. 240
(4) Anderson, The Great Powers. . P. 74
(5) Potenkin i drugie, op. cit. vol. 1 P. 644
(6) Quoted in Ibid P. 644
(7) Quoted in Vinogradov, op. cit. P. 240
(8) Potenkin i drugie, op. cit. Vol. 1 P. 645

انظر حول ذلك ايضا: Vinogradov, op. cit. PP 240 — 241.

(٩) انظر تفاصيل هذا النزاع وملابساته في :

H. Temperly, England and The Near East, The Crimea, London 1964, PP 280 — 300.
(10)
(11) J. A. R. Marriott, the Eastern Question.
An Historical study in European diplomacy, Oxford 1958, P. 254
(12) Sheremet, op. cit. PP 158 — 157.
(13) Quoted in Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 645
(14) M. N. Todorova, Angliya Rossiya i Tanzimat, Moskva 1983, str. 110

(١٥) انظر :

Paul W. Schroeder, Austria, Great Britain and the Crimean war, London, 1972, P. 24
(16) Temperley, op. cit. P. 300
(17) Marriott, op. cit. P. 256

(١٨) انظر تفاصيل هذه القضية في :

Schroeder, op. cit. PP 24 — 27; Sheremet, op. cit. PP 158 — 159
(19) Schroeder, op. cit. P. 28
(20) Potemkin i drugie, op. cit. vol. 1, P. 647
(21) Vinogradov, op. cit. P. 247
(22) Sheremet, op. cit. PP 165 — 166
(23) Potenkin i drugie, op. cit. vol. 1, P. 647
(24) Vinogradov, op. cit. PP 147 — 148
(25) Marriott, op. cit. P. 260
(26) Vinogradov, op. cit. P. 253
(27) Sheremot, op. cit. P. 167
(28) Vinogradov, op. cit. Footnote P. 245

(29) Quoted in ---id. P. 253
(30) Sheremet, op. cit. P. 168
(31) M. A. Anderson, the Eastern Question
1774 - 1923, A study in International relations, Glasgow 1970, P. 122
(32) Sheremet, op. cit. P. 169
(33) Vinogradov, op. cit. PP 258 — 259
(34) Sheremet, op. cit. P. 169
(35) Anderson, the Eastern Question. . . P. 124
(36) Vinogradov, op. cit. 259 — 260
(37) Potemkin i drugie, op. cit. Vol 1, P. 649
(38) Sheremet, op. cit. P. 177
(39) Schroeder, op. cit. P. 31
(40) Potemkin i drugie, op. cit. Vol 1, P. 650

(٤١) انظر حول ذلك: بيير انوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ، تعريب دكتور جلال يحيى ، دار المعارف بمصر ، د. ت. ، ص٣٣٢ .

(٣٢) انظر : Sheremet, op. cit. PP 172 — 173, 174 — 175
(43) Schroeder, op. cit. P. 31

(٤٤) انظر حول ذلك: Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 651
(45) Anderson, The Great Powers. . . P. 78
(46) Sheremet, op. cit. P. 179

(٤٧) انظر: I. V. Bestuzher, Krymskaya Voyna :
1853 — 1856 —, "Sovetskaya istoriches — Kaya entsiklopidiya", Tom 8, Moskva 1965

(48) Potenkin i drugie, op. cit. Vol 1, P. 652
(49) Quoted in Vinogradov, op. cit. P. 268

(٥٠) كتب كلارندون حول ذلك يقول : «ان بامكاننا ان تقسم الى ان تسود وجوهنا [بان] الاستقالة ليست لها علامة بالمسألة الشرقية . . . ومع ذلك فان احدا لن يصدقنا لا في داخل الوطن ولا خارجه» .

Quoted in Ibid. P. 272
(51) Sheremet, op. cit. PP 196 — 197
(52) Schroeder, op. cit. PP 129 — 130
(53) Quoted in Vinogradov, op. cit. P. 273
(54) Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, PP 652 — 653

(٥٥) اعقبت قطع العلاقات بين روسيا وفرنسا مجاملات زائدة عن الحد وغير مألوفة في مثل هذه الحالات ، بين المسؤولين في البلدين الأمر الذي يشير الى ان الجانبين كانا ينظران الى قطع العلاقات بين بلديهما على انه سوء تفاهم عرضي لن تلبث الأمور بعده ان تعود الى مجاريها بينهما .

(56) Marriott, op. cit. P. 264
(57) ----- P. 264
(58) Vinogradov, op. cit. P. 277
(59) W. Miller, the ottoman Empire and its successors 1801 — 1927,
London and Edinburgh 1966, P. 214
(60) K. Bourne, the Foreign policy of victo — rian England 1830 — 1902, Oxford 1970, P. 78
(61) Schroeder, op. cit. P. 140
(62) Vinogradov, op. cit. P. 276

(63) Schroeder, op. cit. P. 141
(64) Quoted in Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 658
(65) Scheremet, op. cit. PP 202 — 203
(66) Anderson, the Eastern Question. . . PP 132 — 133
(67) Miller, op. cit. P. 216
(68) Quoted in Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 658
(69) Anderson, the Eastern Question. . . P. 134
(70) A. L. Narochnitskiy, Mezhdunarodnye otssoshenie —, "Novaya istoriya", Tom vtoroy 1789 — 1870, Pod red. I. S. Galkina i drugikh, Moskva 1958, str. 727.

(٧١) ألما اسم لنهر في القرم وانكرمان اسم لموضع هناك ، وقد وقعت في هذين الموضعين في ٢٠ ايلول و ٥ تشرين الثاني ١٨٥٤ على التوالي معركتان كبيرتان بين القوات الروسية والقوات التي انزلها الحلفاء في القرم . وخسرت القوات الروسية المعركتين وتكبدت نتيجتها خسائر كبيرة مما اضطرها الى التراجع .
(٧٢) لم نضع في اعتبارنا بحث معارك حرب القرم وتطورات الوضع في ساحات القتال ويمكن لمن يريد الاطلاع على ذلك الرجوع الى المصادر المعنية ومنها على سبيل المثال :

W. B. Pemherton, Battles of the crimean war, London 1962; P. Warner, the crimean war, A reappraisal, Newton Alihot, 1973.

(٧٣) انظر تفاصيل ذلك في : Potemkin i drugie, op. cit. vol. 1, PP 660 — 661
(74) Diplomaticheskiy slovar, Tom, 1 Moskva 1960, str. 263
(75) Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 662
(76) Anderson, the Eastern Question. . . P. 139

(٧٧) محمد مصطفى صفوت ، محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٤٨ .
(٧٨) لم تشارك هذه القوات في القتال الفعلي فبعد ان مات عدد لا يستهان به من افرادها بسبب المرض جري استخدام الباقين في اعمال الحصار والامدادات والأعمال الادارية وما شابه ذلك :-

Narochnitskiy, op. cit. P. 727

(٧٩) انظر تفاصيل ذلك في : Potemkin i drugie op. cit. Vol. 1, P. 664
(80) Anderson, the Eastern Question. . . P. 139
(81) Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, P. 665
(٨٢) انظر: Anderson, the Eastern Question. . . PP 140 — 141

(٨٣) انظر نص المرسوم في محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ١٩٧٧ . ص٢٥٦ - ٢٦٠ .

(84) Anderson, the Eastern Question. . . P. 141
(85) Quoted in Vinogradov, op. cit. P. 305

(٨٦) انظر حول ذلك : Potemkin i drugie, op. cit. Vol. 1, PP 667 — 669

(٨٧) حول نشاط الوفد العثماني في المؤتمر نظر : Sheremet, op. cit. PP 242 — 259
(٨٨) انظر نص المعاهدة في محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ - ٢٨٢ ، انظر ايضا:

Anderson, the Great Powers. . . PP 81 — 84
(89) Scheremet, op. cit. P. 224
(90) Diplomaticheskiy slovar, Tom II Moskva 1961, P. 493.